الاستثمار في التعليم العالي و دوره في تكوين رأس المال البشري بالجزائر 2004-2018

Investing in higher education and its role in creating human capital in Algeria 2004-2018

تاريخ الإرسال: 2019/11/20	تاريخ القبول: 2020/07/25	تاريخ النشر: 2021/01/31

*د. يطو رزيقة
جامعة الجزائر3
razikayettou@yahoo.fr

ملخص :

يعد التعليم العالي من أهم آليات الاستثمار في الموارد البشرية حيث يساهم في تراكم رأس المال البشري الذي يعتبر أساس كل تقدم و نهضة سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، و ذلك من خلال تكوين و تأهيل و تخريج الكفاءات المتخصصة و الكوادر الفنية المؤهلة في مختلف المجالات.

و في هذا الصدد فإن هذه الورقة البحثية تسعى إلى إبراز الدور الذي يلعبه التعليم العالي في ذلك بجعله استثمارا بشريا فعالا لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع البشري، من خلال تشخيص واقع الاستثمار في التعليم العالي في الجزائر، و من ثم اقتراح الآليات الكفيلة بتفعيل العملية الاستثمارية للتعليم العالي في سبيل تكوين رأس مال بشري ذو جودة و نوعية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار؛ الرأس مال البشري؛ التعليم العالي؛ الموارد البشري ؛ التنمية.

*المؤلف المرسل: يطو رزيقة

Abstract:

Higher education is one of the most important mechanisms of investment in human resources, which contributes to the accumulation of human capital, which is the basis of all progress and renaissance, whether economically or socially, through the formation, qualification and graduation of specialized competencies and qualified technical staff in various fields and leading development process.

In this regard, this paper seeks to highlight the role played by higher education in this by making it an effective human investment to achieve the economic and social goals of human society by diagnosing the reality of investment in higher education in Algeria, To activate the investment process of higher education in order to form human capital of quality.

***Keywords**: investment; human capital ; higher education ; human resources ; development.*

مقدمة:

لقد أثبتت مختلف التجارب التنموية الرائدة لعديد الدول أن أهم عامل ركزت عليه هذه الأخيرة لتحقق تقدمها و نهضتها هو الاستثمار في العنصر البشري، الذي أصبح يعد من أهم العناصر التي تساهم في تحقيق التنمية والنهوض بأعبائها ومتطلباتها.

ولن يقوم هذا العنصر البشري بدوره الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع على أكمل وجه ما لم يكن على درجة من التعليم والتأهيل العلمي والفكري والثقافي، خاصة في ظل مختلف التحديات التي أصبحت تواجه مختلف الدول خاصة النامية ومنها الجزائر.

ويعتبر التعليم من أهم آليات الاستثمار في العنصر البشري، لأنه ضروري لتنمية الفرد بصفة عامة وتنمية القوى العاملة وتأهيل ورفع المهارات الفنية المتخصصة باعتبارها أهم الموارد المطلوبة لتحقيق التنمية.

فالإنفاق على العملية التعليمية يعتبر استثمارا في الإنسان، في حين ينظر إلى العائد من هذا الاستثمار كاكتساب المعرفة والمهارات على أنه ادخار وتراكم لرأس المال البشري[1].

وعليه يحتل التعليم العالي أهمية بالغة في إعداد وتأهيل القوى البشرية المدربة والمتخصصة في جميع المجالات المجتمعية لأنه يمثل قمة الهرم التعليمي والمرحلة التعليمية

العليا التي يلتحق بها الأفراد استكمالا للمراحل التعليمية السابقة، ما من شأنه أن يؤدي إلى بناء وإعداد كفاءات عالية ومهارات متخصصة وطاقات كبيرة يستفيد منها المجتمع اجتماعيا واقتصاديا.

إذن يعد التعليم العالي اليوم ذو أهمية بالغة كونه يتعلق بإعداد القوى البشرية المدربة والمؤهلة، وبناء الرأسمال البشري القادر على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة لأي مجتمع انطلاقا من أن المورد البشري يعتبر أهم وأغلى وأثمن مورد على الإطلاق لإحداث التنمية.

بالرغم من هذه الأهمية للتعليم العالي في تنمية الموارد البشرية والرأسمال البشري إلا أننا نلاحظ تباين الدول في الاهتمام بهذا الطور من التعليم والاستثمار فيه، ما بين الدول المتقدمة التي تخصص له أضخم الميزانيات والوسائل، والدول النامية التي تعاني من عدة مشاكل في هذا الصدد تحول دون الاستثمار الجيد والفعال في هذا المجال بما يؤدي بطبيعة الحال إلى هدر كبير في الطاقات البشرية الشابة وعدم استثمارها الاستثمار الأمثل لخدمة المجتمع.

وعليه فإن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة لمعالجتها تتمثل في:

إلى أي مدى يحقق التعليم العالي في الجزائر الاستثمار الفعال في المورد البشري و المساهمة الناجعة في تكوين رأس مال بشري نوعي؟.

و بصدد ذلك فقد انطلقت الدراسة من الفرضية التالية:

قصور النظر إلى التعليم العالي باعتباره استثمارا في العنصر البشري أدى إلى ضعف عوائده الاقتصادية و الاجتماعية، أي تراجع مخرجاته مقارنة بمدخلاته.

أهمية و أهداف الدراسة:

تعد الموارد البشرية أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، والجزائر باعتبارها بلد ذو طاقة بشرية شابة هائلة بما يفوق 60% من مجموع سكانها، فإن الاستثمار في هذا المورد بالشكل الصحيح والفعال يشكل ثروة كبيرة وفرصة ملائمة لأحداث التنمية وهذا على غرار العديد من الدول التي اتخذت من الاستثمار في المورد البشري نقطة الانطلاقة نحو التقدم والازدهار، وذلك عن طريق الاهتمام والتركيز على تطوير كل السياسات المتعلقة ببناء الفرد أخلاقيا وذهنيا ونفسيا وسلوكيا وفنيا و مهنيا، ومنها التعليم العالي.

وعليه فالاستثمار في التعليم العالي يشكل إستراتيجية فعالة يجب العمل على تحقيقها على أرض الواقع، والعمل على القضاء على كل الإختلالات التي تحد من فعالية هذا القطاع ومخرجاته.

أما الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها فتتمثل في:

1- إبراز أهمية الاستثمار في الموارد البشرية بالتركيز على دور التعليم العالي في ذلك.
2- نظرة الدولة الجزائرية للتعليم العالي، هل باعتباره خدمة استهلاكية أم استثمارا بشري مستداما؟
3- معرفة الإختلالات التي يشهدها التعليم العالي وتأثيراتها السلبية في بناء الرأسمال البشري وفي إحداث التنمية.
4- طرح آفاق ورؤى للنهوض بهذا القطاع وتحسين مخرجاته وعوائده الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد فعلاً بالواقع، حيث يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفيا أو كمياً، حيث يصف التعبير الكيفي الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً بحيث يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

و بالتالي فهذه الدراسة وصفية نقدية تحليلية تبحث في إشكالية الاستثمار في التعليم العالي في الجزائر و انعكاس ذلك على جودة تكوين رأس مال بشري بطريقة دقيقة و تفصيلية.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

1. مفهوم وأهمية الاستثمار في التعليم العالي.
2. واقع الاستثمار في التعليم العالي في الجزائر.
3. آليات تفعيل الاستثمار في التعليم العالي وتحسين عوائده.

مفهوم وأهمية الاستثمار في التعليم العالي

يعتبر الاستثمار أساس التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية و المستدامة، كونه يتعلق بالعمل على تحقيق المنافع و العوائد المستقبلية من الإنفاق الحالي على مختلف الموارد، و لذلك فأهمية هذا الأمر تزداد أكثر إذا تعلق الأمر بأثمن مورد على الإطلاق ألا و هو المورد البشري، حيث يعد الاستثمار فيه من أحسن و انجح الاستراتيجيات الاستثمارية عبر آلياتها المختلفة و التي من ضمنها النظم التعليمية بمختلف أطوارها و منه التعليم العالي.

مفهوم الاستثمار:

يعد الاستثمار من المواضيع الأساسية الاقتصادية والتنموية، كونه يشكل أحد الأدوات المحورية التي تستخدم لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فهو وسيلة مهمة لتحقيق أهداف التنمية، وفي هذا الصدد تتعدد وتتنوع التعاريف الخاصة به تنوعا كثيرا، وهو في أبسط معانيه يعني "استخدام الأموال في الإنتاج إما بشكل مباشر أو غير مباشر"[2]، حيث يتضح أن الاستثمار يتمثل في استغلال الأموال وتوظيفها بقصد الحصول على عوائد منها مستقبلا، فهو يدل على تشغيل الأموال بغرض تنميتها وتحقيق عوائد من هذا النماء للأفراد والمجتمع.

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه عبارة عن "جهد واع ورشيد يبذل في الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تكثيرها وتنميتها والحصول على منافعها وثمارها[3].

ومن هذا التعريف نستشف أن أهداف الاستثمار لا تقتصر على تنمية رأس المال المادي وفقط، وإنما يتعدى أيضا إلى تنمية القدرات والطاقات البشرية، والتي تعتبر أيضا عامل أساسيا في العملية الاقتصادية والتنموية.

ويحظى موضوع الاستثمار باهتمام كبير في الأدب الاقتصادي و التنموي بصفة عامة، كونه يشكل المفتاح الأساسي للتنمية الاقتصادية من خلال تأثيره في رفع معدلات النمو الاقتصادي والدخل القومي وتحفيز الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تنشيط الحياة الاقتصادية، بما يؤدي في الأخير لتحقيق الإشباع و الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال القضاء على الفقر و البطالة وتوفير مختلف السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع. فبالرغم من تعدد التعاريف وتنوعها باختلاف المجالات والتخصصات والمؤسسات والهيئات المهتمة بهذا الموضوع و نظرا لطبيعة الاستثمار ونوعه، إلا أنهم يتفقون حول الهدف من عملية الاستثمار وهو تحقيق العائد أو الفائض.

الاستثمار في الرأسمال البشري:

يعتبر مفهوم الرأسمال البشري مفهوما حديثا، حيث يرجع الفضل في وضع الأسس الأولى لهذا المصطلح إلى الاقتصادي الأمريكي (T.W.Scultz) خلال محاضرته الشهيرة "الاستثمار في الرأسمال البشري" التي ألقاها في الملتقى الثالث والتسعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية سنة 1962، حيث أبرز من خلالها أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري، وقيامه بدراسة العائد الاقتصادي للتعليم حيث توصل إلى أن الاستثمار في البشر هو العامل المفسر للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الحين انتشر استعمال هذا المفهوم، حيث لم يعد التركيز فقط على الأموال والآلات لتحقيق النمو الاقتصادي، بل على كل الموارد غير المادية وصارت طاقات ومهارات الأفراد محل استثمار وتراكم.

وإذا أردنا تعريف مفهوم الرأسمال البشري فنجدها عديدة ومتعددة فهذا المفهوم بالمعنى الواسع يعني "مجمل المعارف التي يكتسبها الأفراد خلال حياتهم والتي يستخدمونها في إنتاج السلع والخدمات"[4].

كما يعرف أيضا بكونه "مجموع المعارف والمهارات والخبرات وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى فرد أو جماعة معينة"[5].

وعليه فالرأسمال البشري هو تلك الطاقات والكفاءات والمعارف التي يمتلكها ويكتسبها الأفراد وتمكنهم من أداء أعمالهم بكل كفاءة و إتقان بما يساهم في تحقيق قيمة مضافة وعائد، لذلك يعتبر بناء وتطوير وتنمية هذه الكفاءات والمهارات والمعارف والطاقات والمؤهلات أمرا في غاية الأهمية لتنمية الرأسمال البشري والوصول بها إلى أعلى درجات الإنتاجية والبذل والعطاء والإبداع من خلال الاستثمار فيه.

إذن فالاستثمار في الرأسمال البشري هو الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة كفاءته[6].

كما يعرف أيضا بكونه "استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات، مهارات، معلومات وسلوكيات الفرد بهدف رفع طاقته الإنتاجية وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات التي تحقق الرفاهية للمجتمع، و كذلك لإعداده ليكون مواطنا صالحا في مجتمعه[7].

وبذلك فهي عملية مستمرة تتطور عبر المراحل المختلفة للفرد من طرف مختلف المؤسسات إبتداءا من الأسرة، دور الحضانة، المؤسسات التعليمية الرسمية بكل أنواعها مراحلها تحضيري، ابتدائي، ثانوي، عالي...مراكز وبرامج التكوين والتدريب أثناء العمل.

وقد أكد علماء الاقتصاد على أهمية الاستثمار في المورد البشري، بداية من آدم سميث الذي اعتبر القدرات والكفاءات النافعة التي يكتسبها الأفراد تمثل شكل من أشكال الرأس مال الثابت، وهي تعتبر جزءا من ثروة الفرد ومن ثمة جزءا من ثروة المجتمع الذي ينتسب إليه، وكذا الفريد مارشال الذي اعتبر الاستثمار في المورد البشري استثمارا وطنيا وأن رأس المال الذي يستثمر في الإنسان هو أكثر أنواع الاستثمارات قيمة[8]، وغيرهما من الاقتصاديين الذين حاولوا إبراز أولوية الرأس مال البشري في تحقيق العوائد من خلال الاستثمار فيه من خلال التعليم، والتدريب والرعاية الصحية...

هذا وتتعدد الأمثلة التي تبين أهمية الاستثمار البشري في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في دول عديدة كاليابان والصين وماليزيا وغيرها من دول جنوب شرق آسيا التي حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وتمكنت من تخطي حاجز التخلف وتحقيق النهضة والتطور اعتمادا على مواردها البشرية من خلال تأهيلها وتنمية قدراتها ومهاراتها، والوصول إلى مستويات عالية من التطور التكنولوجي الدقيق و الابتكارات.

أهمية الاستثمار في التعليم العالي

إن الاستثمار في العنصر البشري يعتبر من أنجح الاستثمارات على الإطلاق، ويعتبر الإنفاق على التعليم أحد أهم آليات الاستثمار البشري، وقد حظي موضوع الاستثمار في التعليم وتقدير عوائده باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين والمؤسسات الحكومية والدولية، خاصة بتزايد تكلفته بالنسبة للبلدان النامية والفقيرة، في إطار البحث عن الموارد لتغطية نفقاته بالنسبة لجميع الدول.

وقد أولى الاقتصاديون أهمية بالغة للتعليم والاستثمار فيه، وتبلور هذا الاهتمام منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي بعدما تبين من خلال البحوث التي أجريت في هذا المجال أن للتعليم دور مهم في التنمية والنمو، وأن الجزء الأكبر من الدخل القومي الذي حققته الدول المتقدمة لا يرجع إلى النمو الكمي لعنصري العمل ورأس المال بل يعود إلى تحسين نوعيتهما، هذا ما دفع إلى البحث عن مفهوم شامل لرأس المال بعدما تبين أنه من الخطأ إعطاء الرأس مال المادي وحده الدور الرئيسي في عملية

التنمية والنمو، وكنتيجة لذلك اتجهت الأنظار نحو تنمية الموارد المخصصة للإنفاق على التعليم.[9]

التعليم بين الاستهلاك والاستثمار:

تقسم النظرية الاقتصادية الغرض من تخصيص الموارد الموجودة لدى الأفراد والمجتمعات إلى غرضين أساسيين هما: الاستهلاك والاستثمار وأساس هذه التفرقة هو العائد المنتظر من كل منهما، فالاستثمار هو الإنفاق الذي يصرف اليوم وينتظر استخلاص عوائد نقدية منه في المستقبل، بينما الاستهلاك هو الإنفاق الذي ليس له عوائد نقدية بل عوائد بسيكولوجية ونفسية مباشرة، وعليه يمكن اعتبار التعليم استثمارا في الإنسان، حيث يمكن النظر إليه أيضا من عدة مستويات:[10]

على المستوى الفردي:

إذا كان الغرض من إنفاق المال على التعليم الحصول على دخل مستقبلا فهو استثمار، إما إذا كان مثلا لتعلم هواية مثلا....فيعتبر في هذه الحالة استهلاك ولكنه استهلاك معمر.

على مستوى المؤسسة:

عندما تقدم المؤسسة بالإنفاق على تكوين أو تعليم أفرادها فالغرض عادة هو زيادة إنتاجيتهم وبالتالي زيادة دخلها، فالتعليم في هذه الحالة هو استثمار.

على مستوى الدولة:

عندما تقرر الدولة أن تنفق على التعليم فإن الغاية الاقتصادية من ذلك هي زيادة الإنتاجية لدى أفراد المجتمع ومنه زيادة الدخل الفردي للبلد، فالتعليم في هذه الحالة هو استثمار، غير أن هناك غايات غير اقتصادية للتعليم تخصص الدولة من أجلها جزءا من مواردها دون أن تنتظر عائدا نقديا مباشرا منها أن التعليم حق وأنه خدمة عمومية، والتعليم من أجل الثقافة، الديمقراطية، الأمن و الاستقرار، وهنا يمكن اعتباره استهلاكا معمرا.

وعليه فقديما كان ينظر للتعليم على أنه مجرد خدمة تقدم للأفراد، وبالتالي فالإنفاق عليه يعد استهلاكا ليس له عوائد اقتصادية كبيرة تنتظر منه، وليس معنى هذا أنه ليس له أهمية بل العكس كان التركيز على العوائد غير الاقتصادية كتحقيق السعادة والرفاه للفرد والأمان والاستقرار للمجتمع والتربية الجيدة والمواطن الصالح، ثم تطورت النظرة إلى التعليم وبدأ التركيز على الجوانب الاقتصادية له ابتداء من آدم سميث، جون

ستيوارت ميل، مارشال، وصولا الى مينسر، تشولز، بيكر وإرساء نظرية الرأسمال البشري والتركيز على أن الاستثمار في الرأسمال البشري بمختلف أشكاله كالتعليم، الصحة و التدريب مثلا تؤدي لزيادة الإيرادات.

ويعد التعليم العالي ذو أهمية بالغة في إعداد القوى البشرية المؤهلة لأن مرحلة التعليم العالي تعد استكمالا للمراحل التعليمية السابقة، فهو يعمل على بناء الفرد المتعلم والقادر على المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع وفق التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة التي تؤثر مباشرة على الأفراد. فلم يعد مجرد خدمة تقدم للأفراد بل عملية استثمارية تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[11].

إذن فالتعليم العالي يكتسي أهميته من دوره في إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية العالية في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات، عن طريق تزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف بما يمكنها من التعايش مع التغير التقني والتكنولوجي، وبالتالي ضمان وجود قاعدة دائمة من الموارد البشرية ومن الرأسمال البشري[12]، وبهذا فهو يعتبر من أهم الوسائل التي تمكن المجتمع من إحداث التغيير المنشود بحيث يقع على عاتقه العبء الأكبر من بناء المستقبل الأفضل من خلال إمداد المجتمع بالطاقات البشرية المتميزة علميا والقادرة على مسايرة العصر مما يجعله أداة فاعلة من أدوات التغيير والتطوير في المجتمع تحول المتخرجين من طاقة استهلاكية إلى طاقة إنمائية وقوى عاملة قادرة على التغيير والتطوير[13].

يرى الاقتصاديون أن التعليم هو أفضل أنواع الاستثمارات (حيث أن الإنفاق عليه يولد عائد أكبر من أي إنفاق آخر حسب شولتز)، يترتب على هذا الإنفاق زيادة مهارات الأفراد، وبالتالي زيادة الإنتاج كما ونوعا، حيث يربطون بين الإنفاق على التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي.

يقول ألفريد مارشال "إن فئة متعلمة لا يمكن أن تعيش فقيرة ذلك لأنه بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الإبداع تستطيع أن تسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها، وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحها والارتقاء بمستوى معيشتها وتوفير الحياة الكريمة لها[14].

وعليه فأهمية الاستثمار في التعليم العالي تعد استثمارا في الرأس المال البشري الذي ينعكس في القدرات الإنتاجية ورفع كفاءة ومهارة هذه الموارد البشرية ومن ثم تعزيز معدلات النمو الاقتصادي و الدخل القومي، ومن جهة أخرى تعزيز فرص الحصول على منصب العمل نظرا للتأهيل والكفاءة وكذا ارتفاع الدخول الفردية لهم من جهة أخرى.

إذن فالاستثمار في التعليم العالي ونظرا لعوائده الاجتماعية والاقتصادية الفردية والمجتمعية يعد عاملا أساسيا من عوامل الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والأمثلة عديدة كاليابان، الصين، ماليزيا، سنغافورة، أندونسيا، ومفتاح التقدم والتطور العلمي والتكنولوجي، وكذا القضاء على البطالة والفقر.

واقع الاستثمار في التعليم العالي في الجزائر

إن تحقيق الأهداف العامة للمجتمع يرتبط أساسا بنوعية رأسمالها البشري الذي يقع على عاتقه قيادة المجتمع نحو التطور والتقدم، وقد اهتمت الجزائر منذ الاستقلال بالتعليم العالي كشكل من أشكال الاستثمار البشري، وشكل أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعت، وذلك من أجل تخريج الإطارات والكفاءات لتحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية، كما عرفت سياسة التعليم العالي إصلاحات عديدة تماشيا مع التطورات المحلية والعالمية و تمثل آخرها في نظام .L.M.D، وذلك في سبيل تحقيق أهدافه المجتمعية وتحسين مخرجاته.

المساهمة في تكوين الرأسمال البشري:

عرفت منظومة التعليم العالي تطور متواصلا في عدد الطلبة منذ الاستقلال حيث انتقل عدد الطلبة من 2800 طالب مسجل في أول موسم جامعي بعد استقلال الجزائر إلى أكثر من 19000 طالب و 1244 متخرج سنة 1970 و71300 طالب و7577 متخرج سنة 1980، وانتقل عددهم سنة 1990 إلى أكثر 207000 طالب و أكثر من25000 متخرج[15]، أما ابتداء من سنة 2004 فإن تطور عدد الطلبة المسجلين كان النحو التالي:

جدول رقم (01) يبين تطور عدد الطلبة الجامعيين 2004-2018.

السنة:	عدد الطلبة الجامعيين المسجلين:
2004	755500
2005	780800
2006	864100
2007	1000800

2008	1103800
2009	1093300
2010	1138600
2011	1154804
2012	1250310
2013	1283984
2014	1277000
2015	1419440
2016	1613000
2017	1655000
2018	1730000

المصدر: إعداد الباحثة بناءا على معطيات: الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع سابق الذكر، ص ص 117-118، وص127، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2013-2015، ص180 و72.

من خلال الجدول يتبين التزايد الكبير والسريع والمتواصل لإعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي خلال العقدين الأخيرين ليفوق المليون ونصف المليون طالب خلال موسم 2016، و يتوقع أن يصل عددهم حوالي 3,5 مليون طالب آفاق سنة 2030، وفي نفس الوقت ارتفاع عدد المتخرجين بشهادات عليا حيث بلغ عددهم مثلا 324000 متخرج سنة 2017[16].

هذا العدد يعبر عن الرأسمال البشري المعتبر الذي يساهم التعليم العالي في تكوينه وإعداده لتحمل المسؤوليات المختلفة، وباعتبار أن الجزائر بلد فتي ديموغرافيا وتتميز باتساع فئة الشباب فإن الطلب الاجتماعي على التعليم العالي يكون معتبرا، وهو في نفس الوقت يمثل فرصة للاستثمار الجيد والفعال لهذه الطاقة الشبانية الكبيرة والاستفادة منها في إحداث التنمية المطلوبة.

فهذا التوسع الكمي الذي شهده التعليم العالي في الجزائر رافقه عدة جوانب سلبية حدت من فاعليته كمسألة نوعية التكوين و الصعوبات المتعلقة بالتشغيل، أي بطالة الخريجين و عدم التوافق مع سوق العمل حيث تواجه أعداد مهمة منهم أنواعا مختلفة من البطالة، ارتفاع نسبة عدد الطلاب مقارنة بهيئة التدريس، حيث أصبحت العديد من الجامعات تشهد تضخما لأعداد الطلبة بما يفوق قدراتها و إمكانياتها الأكاديمية و الإدارية وهو ما يؤثر على نوعية الرأسمال البشري المتكون.

وبالرجوع الى دواعي هذا التوسع يعتبر المعطى الديموغرافي أول دافع للزيادة في الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي، فغالبية الشباب تحذوهم الرغبة في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي لأسباب مختلفة مما يزيد الطلب الاجتماعي عليه، كما يعد الدافع السياسي عاملا مهما في ذلك من خلال السعي إلى الاستجابة لهذه الحاجة الاجتماعية و إرضاء المجتمع دون النظر في تناسب الزيادة في أعداد الملتحقين بالتعليم العالي مع الإمكانيات الحقيقية للدولة أو مع حاجات سوق العمل، و كذا العمل على رفع نسب التمدرس و تحسين مستويات الالتحاق بالتعليم لتحسين ترتيبها العالمي.

وعليه فهذا التطور الكمي يجب أن يصاحبه تطور نوعي وجودة في التكوين تؤدي لبناء رأسمال بشري ذو جودة ونوعية يواكب مختلف التطورات العلمية والتكنولوجية ويكون قادرا على مجابهة مختلف التحديات الاقتصادية، الاجتماعية،الثقافية للمجتمع الجزائري.

الإنفاق على التعليم العالي وبناء الرأس مال البشري:

إن مدى اهتمام الدولة وسعيها لتكوين رأس مال بشري كفء ينعكس في مدى الإنفاق العمومي الذي تخصصه لهذا الأمر والمجهود الاستثماري الذي تبذله في هذا الصدد، وقد تطور الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (2) يبين تطور الإنفاق الاستثماري في التعليم العالي 2004-2018.

الوحدة: بآلاف دج

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	ميزانية قطاع التعليم العالي	ميزانية قطاع التعليم العالي / الدخل الداخلي الخام%	ميزانية قطاع التعليم العالي / الميزانية العامة للدولة%
2004	66497092	29000000	95497092	**1,6**	**5,4**
2005	78671380	28811000	107482380	**1,4**	**4,7**
2006	85669625	134621000	220290625	**2,6**	**6,2**
2007	104449439	61570000	166019439	**1,8**	**4,2**
2008	129190158	64592000	193782158	**1,8**	**4,5**
2009	155160798	97710000	252870798	**2,5**	**5,6**

2010	173483802	105100000	278583802	**2,3**	**4,3**
2011	291441690	221085000	512526690	**3,5**	**6,2**
2012	277173918	62850000	340023918	**2,1**	**4,4**
2013	264582513	149092000	413674513	**2,5**	**6,0**
2014	270742002	78170000	348912002	**2,0**	**4,6**
2015	300333642	49300000	349633642	**2,1**	**4,6**
2016	312145998	38243000	350388998	**2,0**	**4,4**
2017	310791629	26574000	337365629	**1,8**	**4,7**
2018	313336878	30000000	343336878	**1,7**	**4,0**

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على قوانين المالية للسنوات المذكورة، وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)

من خلال هذا الجدول يتبين تطور الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي بصفة عامة حتى سنة 2013 (باستثناء سنة 2007 و 2012) ليبدأ بالتراجع ابتداء من سنة 2014 وهي الفترة التي عرفت بداية تراجع أسعار النفط وتراجع مداخيل الدولة ما أثر على الميزانية المخصصة لهذا القطاع.

فما يبينه الجدول بصفة عامة ارتفاع الإنفاق العمومي المخصص لقطاع التعليم العالي، وذلك من خلال المبالغ المخصصة لهذا القطاع و التطور المستمر لنفقات التجهيز (أو ما يسمى أيضا بالإنفاق الاستثماري)، و التي تتحدد عموما على أساس المشاريع المزمع إنجازها خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لأعداد الطلبة الملتحقين سنويا بمختلف الهياكل الجامعية من جهة، و من جهة أخرى فالاستثمار في التعليم العالي لا يتحدد فقط بالإنفاق على المنشآت والمرافق والهياكل بل أيضا على العنصر البشري الذي يلعب دورا كبيرا في التعليم والتكوين الجيد للطلبة، فنجد أن ميزانية التسيير بدورها عرفت ارتفاعا متواصلا بشكل عام.

كما أن الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر إبتداء من سنة 2014 قد أثرت على ميزانية القطاع التي عرفت انخفاضا اعتبارا من هذه السنة، والذي مس بالخصوص ميزانية التجهيز عكس ميزانية التسيير التي لم تتأثر بذلك كونها تتعلق بنسبة كبيرة بأجور مستخدمي القطاع.

أما فيما يتعلق بنسبة ميزانية القطاع مقارنة بالميزانية العامة للدولة فنجد أنها تتراوح عموما عند 6%، وهي نسبة يمكن القول عنها أنها مقبولة، ولكن ليست بالجيدة التي تبين الاهتمام الكبير بهذا المجال خاصة في ظل تزايد عدد الطلبة سنويا وكذا مقتضيات تحقيق الجودة والنوعية لهذا التكوين.

أما بالنسبة لما يمثله الإنفاق على التعليم العالي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فنجدها تتراوح ما بين 1 و2%، وهي نسبة تعد مقبولة وتتقارب مع المعدلات العالمية في هذا الصدد.

إذا ففي ظل هذه الأوضاع يجب أن تكون هناك كفاءة و ترشيد كبيرين في عملية تخصيص هذه الموارد واستخدامها بالشكل الأمثل لتحقيق أهداف العملية الاستثمارية في التعليم العالي ومواجهة التحديات التي يواجهها.

وعليه فعملية الاستثمار في التعليم العالي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- أن يتناسب الإنفاق العمومي مع عدد الطلبة ومتطلبات الجودة والنوعية في بناء الرأسمال البشري.
- أن تسعى هذه العملية الاستثمارية لتحقيق الأهداف التنموية للمجتمع الاقتصادية، والاجتماعية
- أن تمتاز بالكفاءة و الرشادة.
- أن يكون هناك إرادة والتزام لتطوير هذا الطور من التعليم.
- أن يكون هناك تخطيط جيد للعملية الاستثمارية، من حيث تحديد أهدافها، تخصيص الموارد لتحقيق ذلك.

علاقة مخرجات التعليم العالي بسوق العمل:

تتزايد الأهمية الحيوية لدور التعليم العالي في توفير القوى العاملة المؤهلة المطلوبة لإحداث التنمية الاقتصادية لكونه يعتبر المصدر الرئيسي للموارد البشرية ذات الكفاءة العالية في مختلف التخصصات، مما يستلزم معه ضرورة التكامل والتوافق بين حاجات سوق العمل من هذه القوى العاملة المؤهلة ونظام التعليم العالي، حتى لا يكون هناك فائض من هذه القوى البشرية و بالتالي بطالتها و هجرتها إلى دول أخرى بما يؤدي إلى هدر كبير، أو النقص في بعض التخصصات الأخرى فيؤدي إلى تعطيل العملية التنموية.

إن العوائد الاقتصادية للاستثمار في التعليم العالي تبدأ أساسا من حصول الخريجين الجامعيين على مناصب عمل وفق تكوينهم و تخصصاتهم، وبذلك يساهمون في العملية التنموية، و بذلك تعد بطالة الخريجين من أبرز اختلالات العملية الاستثمارية في التعليم العالي، و في الجزائر تتحدد هذه النسبة على النحو التالي:

جدول رقم (03) يبين بطالة الخريجين الجامعيين 2004-2018

السنة:	الذكور (%):	الإناث (%):	نسبة بطالة خريجي التعليم العالي (%):
2004	12.0	30.9	21.2
2005	12.8	31.7	22.0
2006	10.9	33.8	22.3
2007	11.3	38.4	24.1
2008	10.5	46.8	19.8
2009	23.4	20.1	21.3
2010	11.1	33.6	21.4
2011	9.5	22.7	16.1
2012	10.4	20.5	15.2
2013	9.7	19.1	14.3
2014	10.9	22.1	16.4
2015	8.2	20.2	14.1
2016	9.6	23.1	16.3
2017	10.5	25.1	18.2
2018	13.1	23.5	18.5

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من نشرات الديوان الوطني للإحصائيات للسنوات المذكورة.

من خلال الجدول يتبين أن هناك نسبة معتبرة من حاملي الشهادات العليا الجامعية يعانون من البطالة تتراوح نسبتها 14% و 24%، حيث يلاحظ أن هذه النسبة كانت تفوق 20% حتى سنة 2010 لتبدأ في الانخفاض تدريجيا خلال السنوات اللاحقة لتعاود الارتفاع من جديد منذ سنة 2016، و هي نسب مهمة كونها تتعلق بأصحاب الشهادات و الكفاءات.

كما أن نسبة بطالة الخريجين ترتفع أكثر و بنسب معتبرة لدى الإناث، وهذا ما يشكل خللا كبيرا في هذه العملية الاستثمارية بسبب سوء التخطيط، فتخرج الأعداد الكبيرة من حاملي مختلف الشهادات الجامعية في عديد التخصصات بما يمثلونه من

استثمار في الرأسمال البشري ثم لا تجد مناصب العمل الخاصة بها في سوق العمل وتحال على البطالة حتى أن نسبتهم ترتفع عن نسبة بطالة الفئات الأخرى كالتكوين المهني، تمثل هدرا كبيرا في الموارد والطاقات البشرية والكفاءات العالية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ينعكس سلبا عليهم اقتصاديا واجتماعيا، كما ينعكس على الاقتصاد باعتبار العنصر البشري خاصة المؤهل والكفء وذو الأفكار المقاولاتية يشكل أهم محرك له، مؤثرا بذلك سلبيا على المجتمع ككل اقتصاديا واجتماعيا.

و بالتعمق أكثر في التخصصات التي تعرف نسب بطالة مرتفعة، فنجد أن العلوم الإنسانية والاجتماعية، الحقوق تسجل نسبة 28,7% ، الآداب و الفنون بنسبة 27%[17]، وتبدأ بالانخفاض في تخصصات أخرى كالفيزياء، الرياضيات، الإعلام الآلي، الصحة.

فمنه يتبين أن التكوين في الفروع الإنسانية والاجتماعية بات يعرف تشعبا، في حين تعرف تخصصات أخرى خاصة التقنية و التكنولوجية، الطاقات المتجددة، نقصا في الكفاءات واليد العاملة المؤهلة كونها تخصصات جديدة أفرزها التطور التكنولوجي والتقني الذي بات يعتمد عليه الاقتصاد بجميع قطاعاته، و هو ما يشكل خللا في تطبيق نظام الـL.M.D الذي يقوم أساسا على التماشي مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي بتلبية التكوين في التخصصات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

إن عدم توافق نظام التعليم العالي الجزائري مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي بالبطالة المرتفعة لخريجيه بصفة عامة وفئة الإناث بصفة خاصة (حيث بلغت سنة 2017 نسبتهن 62,5% من الطلبة المسجلين و 65,6% من حاملي الشهادات)[18]، خاصة في بعض التخصصات الإنسانية والاجتماعية وهي التخصصات نفسها التي تمثل فئة الإناث النسبة الأكبر من المتكونين والخريجين فيها بما يفوق 64% تمثل هدرا كبيرا لمختلف الموارد البشرية و المالية باعتبار أن نسبة كبيرة منهم راغبة في العمل و تبحث عنه.

و تتمثل أهم الأسباب التي أدت إلى استفحال البطالة وسط خريجي الجامعات حسب الخبير الاقتصادي و مدير المعهد الجزائري للعلوم الاقتصادية "إبراهيم برحي" : إلى طبيعة التعليم الجامعي من خلال التوسع السريع و غير المخطط في التعليم الجامعي مع انخفاض درجة الملائمة بين مخرجاته و بين حاجات سوق العمل من ناحية الكيف و الكم، و كذا عدم توافق المهارات المتوفرة لدى الخريجين مع طبيعة الأعمال التي تقدمها جهات التوظيف في القطاعين العام و الخاص، و يضاف إلى هذا تراجع سياسة الدولة في توظيف حملة الشهادات تزامنا مع الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد مؤخرا.[19].

هذه الظاهرة أدت إلى تفاقم ظاهرة هجرة الأدمغة التي تعاني منها الجزائر منذ الاستقلال وأثرها السلبي الكبير على الاقتصاد الوطني، حيث تخسر الجزائر سنويا عددا لا يستهان به من الكفاءات العالية المتميزة في مختلف المجالات التي تهاجر نحو الدول الأوروبية، أمريكا الشمالية، دول الخليج. لتجد هناك كل شروط العمل والإبداع والعطاء والتطور لتستقر بها، فما تستثمر فيه الجزائر تستفيد منه دول أخرى تعطي أهمية قصوى للاستثمار في العنصر البشري.

إذن فالاستثمار في التعليم العالي يعني أولا حسن التخطيط له و تحقيق هدف الجدوى، وذلك عن طريق ربط أهدافه بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية للمجتمع الجزائري من الموارد البشرية الكفوؤة والمؤهلة والمدربة مما يضمن وجود قاعدة بشرية دائمة تعمل على تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع الجزائري، لا أن تصبح هذه الطاقات نفسها عبئا على المجتمع.

وعليه يمكن القول أن نفقات التعليم العالي لا تحقق المردود الكبير الذي ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني عموما، وهذا الأمر أشارت إليه الكثير من الدراسات التي أجريت في هذا المجال، وخاصة في الدول النامية، من جهة نسبة هذه الميزانية مقارنة بالميزانية العامة للدولة، ومن جهة أخرى يرى البعض أن السبب يرجع إلى أن معظم مبالغ هذه الميزانية موجهة خاصة إلى الرواتب والأجور و عدم الكفاءة في تخصيص الموارد المالية، ولا تستثمر استثمارا حقيقيا فعالا يعكس أهمية هذا القطاع بالنسبة لأي دولة تريد تحقيق التطور والتقدم[20]، فالجزائر بما أنها دولة اجتماعية فالتعليم العالي يعتبر خدمة عمومية، وبالتالي تركز على الأهداف الاجتماعية أكثر من الكفاءة و الجدوى الاقتصادية كتلبية الطلب الاجتماعي وتحقيق السلم الاجتماعي، كما أن التزايد السريع السنوي لأعداد الطلبة جعل الجهود تنصب أساسا نحو توفير المقاعد البيداغوجية و بناء الهياكل لاستيعاب هذه الأعداد أكثر من التركيز على متطلبات الجودة و النوعية.

آليات تفعيل الاستثمار في التعليم العالي وتحسين عوائده

أصبح التعليم العالي رافدا من أهم روافد التنمية يمدها بالعنصر البشري المؤهل الذي يعتبر محركها بأفكاره، ومهاراته وقدراته وإبداعاته واختراعاته وأدائه، فهو يعد الثروة الحقيقية والدائمة للدول، وعليه فالاستثمار الجيد والفعال فيه يعد مفتاح تحقيق التقدم والتطور بجميع أبعاده.

وتتسم عملية الاستثمار في التعليم العالي في الجزائر بعديد النقائص التي تؤدي إلى الهدر الكبير في الموارد البشرية مما يحتم إعادة النظر في هذه السياسة وتقويمها بما يكفل تحقيق الأهداف الأساسية العامة للتعليم العالي والمتمثلة في المجانية والإنصاف والجودة أي نوعية مخرجاته، والفاعلية أي مدى ملائمة أداء التعليم العالي مقارنة بالموارد المتوفرة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات، وكذا هدف الجدوى الذي يعبر عن مدى استجابته لحاجات الأفراد وإعدادهم للانخراط في المجتمع وسوق العمل، الإعداد لاقتصاد المعرفة[21]، وذلك وفق رؤى مستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يكون التعليم العالي استثمارا حقيقيا إلا بقدر عوائده الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية مقارنة بما ينفق عليه من جهد ومال، وتتمثل أهم هذه الآليات لإحداث ذلك في:

- ✓ الربط والتنسيق بين سياسات التعليم العالي وحاجات التنمية الشاملة: حيث ينبغي على القائمين على تسطير السياسة العامة للتعليم العالي جعل أهداف هذه السياسة تتماشى ومتطلبات المجتمع التنموية ما من شأنه أن يحقق هدف الجدوى والإعداد لاقتصاد المعرفة والقضاء على العديد من المشاكل كبطالة الخريجين وهجرة الأدمغة.
- ✓ التركيز على الجودة كأساس للاستثمار الجيد والفعال: والعمل على التوسع الكيفي للجامعات بدلا من التوسع الكمي لأن تركيز الإنفاق على الكيف يدر عائدا أكبر من الإنفاق على الكم[22]، فمن أبرز الرهانات التي بات التعليم العالي يواجهها في الجزائر هو رهان الكم والجودة انطلاقا من تزايد أعداد الطلبة الملتحقين سنويا ما جعل الاهتمام ينصب حول توفير المقاعد البيداغوجية لتلبية الطلب الاجتماعي المتزايد، في حين أنه و في ظل اقتصاد المعرفة والتغير والتطور التقنيين السريعين بات التركيز على جودة مخرجات التعليم العالي يشكل حجر الزاوية في نجاح هذا النظام وكفاءته في القيام بمختلف وظائفه.

إذا فالجودة في التعليم العالي أصبحت مطلبا لا غنى عنه للنهوض بنوعية مخرجاته، أي بناء رأسمال بشري ذو تكوين وتأهيل جيد يستجيب لاحتياجات البيئة المحلية والعالمية وقادر على مواجهة تحديات المستقبل من خلال خاصة تجديد البرامج وتحيينها باستمرار، وتبني التخصصات الجديدة التي تساير التطورات الحاصلة على مستوى سوق العمل، وحتى التغيرات السوسيولوجية الحاصلة في المجتمع، ومن جهة أخرى التغيير أو التقليل في التخصصات التي يقل عليها الطلب، تجديد طرق التدريس ومناهجه وأساليبه وفق التطورات الحاصلة، وكذا الاهتمام بهيئة التدريس من خلال التكوين المستمر وتبادل

الخبرات والمعارف وتطوير مناخ العمل والبحث العلمي، و عصرنة القطاع من خلال استعمال شبكة المعلوماتية وتحديث المكتبات والقضاء على الاكتظاظ، وكذا التوزيع الجغرافي الملائم لمختلف مؤسسات التعليم العالي وفق الاحتياجات التنموية المحلية، وكذا تبني الأساليب الإدارية الحديثة التي تكفل تحقيق هذه الأهداف المهمة كإدارة الجودة الشاملة، بما يكفل في الأخير استثمارا فعالا في التعليم العالي وفي الطاقات البشرية العالية لخلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع بما يؤدي إلى تطوير القدرات والمهارات، والذي بدوره يؤدي ارتفاع قيمة الأعمال التي تقوم بها الجامعات وتوسيع مجال خدماتها إلى تحقيق كافة الأهداف المباشرة وغير المباشرة للمجتمع[23]، أي تخريج رأسمال بشري نوعي يساهم بفاعلية في التنمية.

✓ تشجيع التنوع في نظم التعليم العالي، فالدراسات التحليلية لأوضاع التعليم العالي في الجزائر توضح أن تنويع نظم وفرص التعليم العالي أصبح من الضرورات الملحة كالتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني والافتراضي والتوجه نحو التوسع في إنشاء مؤسسات تعليم عالي خاصة تتكامل مع منظومة التعليم العالي العمومي خاصة في ظل تزايد عدد الطلبة سنويا، والصعوبات المالية التي تعرفها الخزينة العمومية فهذا النوع من التعليم يشكل خيارا تكفل الاستثمار الفعال في التعليم العالي، خاصة في إطار التكوين المستمر.

✓ ترشيد الإنفاق والاستغلال الأمثل لمختلف الموارد المتاحة ووضع السياسات والإجراءات التي توجه أساسا لتحقيق أهداف الفاعلية والجدوى واقتصاد المعرفة والجودة الكفيلة بالقضاء على عديد الإختلالات.

✓ زيادة الاهتمام بالاستثمارات التعليمية لتنمية الرأسمال البشري وتشجيع كل الفاعلين نحو ذلك كالقطاع الخاص والمجتمع المدني.

الخاتمة:

إن أي حديث عن المستقبل لابد أن يحتل فيه التعليم العالي جزءا أساسيا، فالتعليم العالي هو وسيلة إعداد الموارد البشرية وتزويدها بالقدرات والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل ولتحريك عجلة حياة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا في بيئة تتسم بالتغير والتقدم التقني المتسارعين.

وعليه يشكل الاستثمار الجيد والفعال في هذا النمط من التعليم إستراتيجية قوية ونظرة استشرافية لمستقبل الدول والمجتمعات باعتبار أن العنصر البشري هو الثروة الحقيقية والدائمة لها، خاصة لما يشكل عنصر الشباب أكبر فئة سكانية كما في الجزائر.

وعليه يجب أن تتحول النظرة إلى التعليم العالي في الجزائر باعتباره استهلاكا وفقط إلى عملية استثمارية تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أي التنموية الحالية و المستقبلية للمجتمع الجزائري، حيث تضرب لنا بعض الدول أمثلة رائدة عن الاستثمار في المورد البشري و تطوير التعليم العالي كاليابان و ماليزيا مكنتها من إحداث التطور الاقتصادي و الاجتماعي لمجتمعاتها.

الهوامش:

[1] هزاع داوود سلمان، الاستثمار في التعليم العالي وعلاقته وأثره في سوق العمل، مجلة الدنانير، العدد العاشر، 2017، ص115.

[2] إبراهيم أنيس، المعجم الوسيط، ج1، قطر، مطبعة قطر الوطنية، 1985، ص100.

[3] زيد الخير ميلود، الأسس و القواعد المالية النظرية و الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع و رهانات المستقبل، 23-24 فيفيري 2011، جامعة عمار ثليجي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، ص05.

[4] دهان محمد، الاستعمار التعليمي في الرأس المال البشري، مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009، ص11.

[5] بوسهوة نذير، بوقفة عبد الحق ، أهمية الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في تراكم الرأس مال البشري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية 20-21 ماي 2010، جامعة الجلفة، ص149.

[6] أبو رغيف جاسم عبد الله، العكيلي عبد المحسن، تخطيط الموارد البشرية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية الحديث، 1998، ص157.

[7] سراج وهيبة، ستي عبد الحميد، أساليب و سياسات الاستثمار في رأس المال الفكري، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، 14/13/ديسمبر 2011.

[8] دهان محمد، المرجع سابق الذكر، ص ص 11-12.

[9] حياوي كلثوم عبد القادر ، ضاهر عبد الحميد سليمان، العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم العالي في إقليم كوردستان العراقي، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد2، 2010، ص243.

[10] دهان محمد، المرجع سابق الذكر، ص ص 13-14.

[11] هزاع داوود سلمان، المرجع سابق الذكر، ص 115.

[12] رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي و التنمية، ط01، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا النشر، 2006، ص76.

[13] الخطيب أحمد، الإدارة الجامعية، الأردن، دار آمنة للنشر، 2001، ص 65.

[14]هزاع داوود سليمان، المرجع سابق الذكر، ص 118.

[15] الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 62-2011، ص ص 117-118.

[16] عدد الطلبة الجامعيين يتجاوز 1,6 مليون هذا الموسم، جريدة النصر، www.annasronline.com، تاريخ الاطلاع2019/07/27.

[17] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2010/2009، 2010، ص91.

[18] وكالة الأنباء الجزائرية، حجار يعرض بباريس الانجازات الجزائرية العديدة في مجال التعليم العالي، www.ensh.dz تاريخ الاطلاع 2019/07/27.

[19] كحال حمزة، الجزائر: 385 ألف خريج جامعي ينتظرون فرصة عمل، جريدة العربي الجديد، www.alaraby.co.uk، تاريخ الاطلاع 2019/07/27.

[20] قراينية أحلام، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار في التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص94.

[21] الدقي نور الدين، تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، 22-26/ 12/2015، ص ص 06-07.

[22] مرادسي حمزة، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2010/2009، ص27.

[23] مرادسي حمزة، المرجع سابق الذكر، ص28.